بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: شرح ابن عقيل (الجزء الأول)

خلاصة الدرس التاسع والستون

ظنّ وأخواتها (القسم الثالث)

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل (ما) النافية، نحو: ظننت ما زيد قائم. أو (إن) النافية، نحو: علمت إن زيد قائم، ومثلوا له، بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ وقال بعضهم، ليس هذا من باب التعليق.

لماذا؛ لأن شرط التعليق، أنه إذا حذف المعلق، تسلط العامل على ما بعده، فينصب مفعولين، نحو: ظننت ما زيد قائم. فلو حذفت (ما) لقلت: ظننت زيدا قائما، والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك.

لأنك لو حذفت المعلق، وهو إن لم يتسلط تظنون على لبثتم، إذ لا يقال: وتظنون لبثتم. هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه، من أنه لا يشترط في التعليق، هذا الشرط الذي ذكره، وتمثيل النحويين للتعليق، بالآية الكريمة وشبهها، يشهد لذلك.

وكذلك يعلق الفعل، إذا وقع بعده (لا) النافية، نحو: ظننت لا زيد قائم ولا عمرو.

أو (لام) الابتداء، نحو: ظننت لزيد قائم.

أو (لام) القسم، نحو: علمت ليقومن زيد. ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات.

أو الاستفهام وله صور ثلاث:

الأول: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيهم أبوك.

الثانية: أن يكون مضافا إلى اسم استفهام، نحو: علمت غلام أيهم أبوك.

الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، وعلمت هل زيد قائم أم عمرو.

لعلم عرفان وظن تهمه *** تعدية لواحد ملتزمه

إذا كانت (عَلِمَ) بمعنى (عَرِفَ) تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: علمت زيدا. أي عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾.

وكذلك إذا كانت (ظن) بمعنى (اتهم) تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: ظننت زيدا. أي اتهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي بمتهم.

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما *** طالب مفعولين من قبل انتمى

إذا كانت (رأى) حلمية، أي للرؤيا في المنام، تعدت إلى المفعولين، كما تتعدى إليهما، علم المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: ولرأى الرؤيا انم. أي انسب لـ (رأى)، التي مصدرها الرؤيا، ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين.

فعبَّر عن الحلمية بما ذكر؛ لأن الرؤيا، وإن كانت تقع مصدرا، لغير (رأى) الحلمية، فالمشهور كونها مصدرا لها.

ومثال استعمال (رأى) الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ فالياء مفعول أول، وأعصر خمرا جملة، في موضع المفعول الثاني.

ولا تجز هنا بلا دليل *** سقوط مفعولين أو مفعول

لا يجوز في هذا الباب، سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دلَّ دليل على ذلك.

فمثال حذف المفعولين للدلالة، أن يقال: هل ظننت زيدا قائما. فتقول: ظننت. التقدير: ظننت زيدا قائما، فحذفت المفعولين؛ لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه:

بأي كتاب أم بأية سنة *** ترى حبهم عارا علي وتحسب

التقدير: أي: وتحسب حبهم عارا علي. فحذف المفعولين، لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما، للدلالة أن يقال: هل ظننت أحدا قائما. فتقول: ظننت زيدا. أي ظننت زيدا قائما، فتحذف الثاني؛ للدلالة عليه، ومنه قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره *** مني بمنزلة المحب المكرم

أي: فلا تظني غيره واقعا. فـ"غيره" هو المفعول الأول، و"واقعا" هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنف، هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف، لم يجز لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: ظننت، ولا ظننت زيدا، ولا ظننت قائما، تريد ظننت زيدا قائما.

المشهور أنه، لا يجرى القول مجرى الظن، إلا أربعة شروط:

الأول: أن يكون الفعل مضارعا.

الثاني: أن يكون للمخاطب.

الثالث: أن يكون مسبوقا باستفهام.

الرابع: أن لا يفصل بينهما، أي بين الاستفهام والفعل، بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)